

وائل قنديل يكتب : القضاء نزيه



الأحد 24 مايو 2015 م

بقلم: وائل قنديل

برأت المحكمة أعضاء في حزب التحالف الشعبي الاشتراكي في مصر من تهمة خرق قانون التظاهر، فهتف رئيس الحزب المعارض القديم، عبد الغفار شكر، بحياة قضاة مصر النزيه في اللحظة نفسها، كان اشتراكي آخر، حقيقي، هو خالد علي، يقف أمام المحكمة مدافعاً عن مجموعة من السياسيين، بعضهم معارض، وبعضهم الآخر "عين في الثورة وعين في السيسي"، يتحدث عن اغتيال الشرعية القانونية بواسطة إجراءات القضاء

يعرف القاصي والداني، أن أسراب العدالة هاجرت من مصر عقب لحظة الانكسار الثوري في ذلك الصيف الحزين من عام 2013، ويدرك البعيد قبل القريب أنه من السذاجة أن يردد بعض الناس أن مصر دولة تعرف القوانين، حتى من باب العgamلة والنفاق، ذلك أن أشد المتواطئين مع النظام الحالي لا يملكون شجاعة، أو وقاحة، الكلام عن عدالة متحققة وقضاء يتعتع بالحد الأدنى من المهنية غير أن بعضهم، من نوعية السيد عبد الغفار شكر، مثل جحا في الأسطورة الشعبية الشهيرة "قالوا لجحا إن الدرائق تلتهم الشارع الذي تسكن به، فقال ما دامت النار لم تمسك بيتي فلا حريق إذن".

يعرف عبد الغفار شكر، قبل غيره، أن دماء شيماء الصباغ، شهيدة تياره التي اغتالتها الشرطة، ستذهب هدرأ، ويعلم يقيناً أن في ظلمات السجون عشراتآلاف الأبرياء، منهم من ينتهي إلى اليسار والليبراليين، ثم يجد الجرأة ليقول بدم بارد، وقلب شبع موتاً، إن الحكم ببراءة 17 عضواً في حزنه من تهمة خرق قانون التظاهر" يؤكد نزاهة القضاء المصري، وإن لديه استقلالية كاملة

يعلم السيد "عبد الغفار شكر الحكم" أن الذين لم يسعفهم الحظ، فلم يكونوا أعضاء في حزب داجن وأليف، مثل حزنه، حين يقعون بين فكي العدالة، لا يخرجون إلا بعد أن يشتعل رأسهم شيئاً، أو للتشيع إلى دار البقاء، وبحكم منصبه الفخيم فيما يسمى "المجلس القومي لحقوق الإنسان"، لا شك أنه يعلم أن أطفالاً في عمر الزهور، يتم انتزاعهم من بيوتهم ومدارسهم، ويلقى بهم في الجبس الاحتياطي، شهوراً وأعواماً، وحين يخلُّ سبيلهم، ويعودون إلى أهاليهم، يفاجأون بأحكام بالسجن المؤبد بحقهم، من دون سابق إخطار أو إعلان بقضايا ومحاكماتٍ يعلم ذلك كله وأكثر، لكن إخلاصه لنظرية عشق اليسار، إلا من شفري ربك، للنهايات المختلة، يجعله يتحدث وكأنه "أقدم بكري في التاريخ"، طلباً للستر وإيثاراً للسلامة

القضاء نزيه ومستقل فعلاً، والدلائل كثيرة: يكفي منها أن يكون أحمد الزند وزيراً للعدل، وأن يسمحوا لمحمد البلاتاجي بالتعبير عن امتنانه للنظام الذي يؤنس وحده، ويجهون عليه وحشة الزنزانة، بزيارات دورية للكلاب البوليسية، رفقة رئيس السجن، وأن يقلوا ببقاء عظام سلطان على قيد الحياة، بتسهيل حصوله على شربة ماء من مياه الصرف الصحي، وأن يحولوا بين علاء عبد الفتاح ومحمد عادل، وكثيرين غيرهما، وبين مصير فريد إسماعيل وطارق الغندور، وعشرات من يقتلون بجرائم عدالة زائدة في السجون والمعتقلات

هو فعلًا نزيه، وعداته ناجزة، بدليل أنه اعتبر مقتل شيماء الصباغ قضية تستحق الاهتمام، فيما أهيل التراب على واقعة قتل سندس رضا، برصاص الشرطة، ولم يفتح لها ملف، يضم بلاً واحداً أو محضراً يتيمماً هو نزيه حقاً، لأن فتياتٍ يُغتصبن، ثم يذهبن للوقوف بين يديه، يطلبن الحكم بإعدامهن، كدل أفضل من امتهان شرفهن في أقبية التعذيب، فيقول لهن "مش عاوز أفلام عريي".

هو نزيه وشريف وعفيف، لأنه يحكم بإعدام فقيه الأمة وعاليها، الدكتور يوسف القرضاوي، وهو في التسعين من عمره، بتهمة اقتحام سجن في الصحراء المصرية، بينما هو في بيته في الدوحة، ويقضي بإعدام مجاهدين في كثائب القسام، نالوا الشهادة، أو سجنوا في معقلات الكيان الصهيوني، قبل سنوات من ورود أسمائهم في القضية عزيزي عبد الغفار شكر: القضاء نزيه، والسيسي جميل، وحكم العسكرية حلو، لأن الجن سيد الأخلاق!

نقلأً عن "العربي الجديد"